الانتخابات المصرية
محاولة الإمساك بالسراب

هالة اللـه فـــرج
Malalah_Faraj@yahoo.com

يشهد المسرح السياسي المصري اليوم الصولة النهائية لثلاثة وعشرين مليون ناخب، ارغمتهم "الديمقراطية العصرية الشفافة" على التوجه الى صناديق الاقتراع لممارسة حقوقهم الديمقراطية التي يجب ان يمارسوها، والا تعرض من يتخلف عن ممارسة هذا "الحق" لدفع غرامة قدرها "١٠٠" جنيه مصري، أي ما يعادل "١٧" دولاراً امريكيا، في اول انتخابات رئاسية متعددة تشهدها مصر .

وفي "قاعة العرض" التي تمثل مساحة مصر كلها ، يجلس "٤٩" مليون مصري لا يحق لهم التصويت ، لمراقبة معركة "حاسمة" " تبدو في شكلها واتجاهاتها غاية في الشراسة والحماسة والندية والمنافسة الصعبة" بين المرشحين العشرة، لكنها في حقيقتها ، كما أكدت وتؤكد جميع التوقعات محسومة سلفاً لمصلحة مرشح واحد يقبض بيد من حديد على جميع خيوط هذه المعركة "الديمقراطية" ويتحكم باتجاهاتها، وان حاول الايحاء وهو يرمي بنفسه في بحر الدعاية الانتخابية التي توقفت الاحد الماضي "بتساوي الفرص" محاولاً ايهام الرأي العام بانه يواجه "منافسة حقيقية" من قبل بقية المرشحين على مقعد الرئاسة الذي حجزه لنفسه مسبقاً.

لقد ادت التحولات الدولية نحو الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية لاحداث ضغوط مباشرة على مختلف الانظمة في المنطقة ، ووجد النظام المصري نفسه في مواجهة هذه الضغوط بالاخص وانه يحتل كرسي الحكم منذ نحو ربع قرن، وتحديداً منذ (٢٤) عاماً في ظل قوانين الطوارئ وتقييد الحياة السياسية، وسيطرة الحزب الحاكم على مقاليد ومفاتيح الحياة السياسية والاقتصادية مما اضطره لمحاولة مجاراة رياح التغيير التي هبت قوية اشبه بالعاصفة على المنطقة، واحتواء زخمها واتجاهاتها في الشارع المصري وعمد في شباط الماضي، لاقتراح تعديل المادة "٧٦" من الدستور التي اتاحت ظاهرياً فسح المجال امام أكثر من مرشح للتنافس على مقعد الرئاسة، لكنها وفق الاجراءات المكملة والتنفيذية الاخرى، بلورت الكثير من المعوقات امام المرشحين.. مما اثار موجة عارمة من الاحتجاجات الحزبية والشعبية ، عبر تظاهرات صاخبة، طالبت بحرية حقيقية، وفق مبدأ نزيه وعادل لتكافؤ الفرص.

بيد ان المعركة السياسية الحقيقية الصاخبة التي شهدتها مصر، كانت في الخامس والعشرين من ايار، يوم الاستفتاء على التعديل الدستوري حيث تحولت الشوارع والازقة، والساحات العامة الى معارك حقيقية شرسة بين القوى السياسية وجماهير الشعب والمنظمات المهنية والشعبية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان من جهة وبين اجهزة امن ومخابرات النظام و (بلطجية) الحزب الحاكم من جهة اخرى ، وادت الى فظائع وفضائح خطرة تناقلت صورها واحداثها المريعة اجهزة الإعلام العالمية، بل وصفتها بعض الصحفيات المصريات اللائي شاركن في تغطية احداثها وتعرضن لممارسات اجهزة الأمن والمخابرات و (بلطجية) الحزب الحاكم بانها "جرائم انتهاك عرض" مورست بتخطيط وتصميم مسبقين ضد المنددين بذلك التعديل الشكلي للدستور مما دفع القضاء المصري تحت ضغط الادانة الدولية الى التلويح بفتح تحقيقات شاملة حول تلك "الانتهاكات الخطرة" في ممارسة اريد لها ان تكون "ديمقراطية" في مثل تلك الاجواء، وتحت ظلالها تواصلت مسيرة الاعداد للانتخابات وعبر المرشحون، وفي مقدمتهم "ايمن نور" رئيس حزب الغد "ونعمان جمعة" رئيس حزب الوفد الجديد وكذلك "جورج اسحق" منسق حركة (كفاية) الذي لم يخض معركة الترشيح، عن شجبهم وادانتهم الشديدة، لفضائح القمع التي حدثت يوم ٢٥/ايار والتي مثلت افظع واخطر خرق لحقوق الإنسان وطالبوا بتقديم رئيس النظام للمحاكمة، فضلاً عن مطالبته بالتنحي فوراً، بعد ان حملوه المسؤولية كاملة لما حدث .

وفي الوقت الذي راح فيه المرشحون يحاولون عبر مختلف القنوات المتاحة استثمار الوقت الفاصل بين الخامس والعشرين من ايار والرابع من ايلول موعد انتهاء الحملات الانتخابية للتعريف ببرامجهم الانتخابية مركزين في ذلك على المفاتيح الأساسية وفي مقدمتها تجديد حيوية الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، واشاعة الديمقراطية الحقيقية عبر التداول الديمقراطي للسلطة، وضمان حرية التعبير، وفسح المجال امام حرية العمل السياسي والتعددية الحزبية، ومحاربة الفساد، في وقت يدركون فيه جيداً، ان فرصهم في المنافسة الحقيقية شبه معدومة، بالاخص بعد ان رفض النظام أي اشراف دولي نزيه وشفاف على الانتخابات، وقيد حقوق منظمات المجتمع المدني في الاشراف والمراقبة المباشرة، وتدخل في تفصيلات الاشراف القضائي، فضلاً عن تجنيد اجهزة الأمن والمخابرات والشرطة وقواعد ولجان حزبه في عملية بناء طوق سلطوي محكم على مسيرة الانتخابات لضمان فوز سهل ومريح مضمون للرئيس نفسه! وبذلك فقد تحولت بفعل كل هذه التدخلات، حملات المرشحين رغم جديتها، وصخبها وحركتها الواسعة الى اشبه بمن يحاول ملء شباك الصيد بالماء !

اما الرئيس مبارك المتربع على كرسي الحكم منذ (٢٤) عاماً والذي يسعى للفوز بولاية خامسة لمدة ست سنوات، فقد حاول من جهته، وهو يرتكز الى يقين ثابت بالفوز في ظل الاجراءات والترتيبات التي اتخذها ان يسوق "الديمقراطية" بأسلوبه الخاص، وعمد ربما للمرة الأولى لنزع ربطة عنقه، ليكون اقرب على الجماهير الشعبية، وهو الذي بقي طوال نحو ربع قرن من الزمان متخندقاً بزيه الرسمي، داخل أسوار السلطة، بعيداً عن اية معايشة حقيقية، للواقع الشعبي المصري، ورمى نفسه في خضم حملة انتخابية واسعة، أعدت بعناية وفق منظور غربي، ليبدو كالرؤساء الاوربيين في حملاتهم الميدانية، يصافح هذا العامل، ويقبل ذاك الطفل، ويربت على اكتاف الفلاحين ويبتسم لهذا المريض، ويعد بحقوق واسعة للمرأة عبر جولاته المكثفة لمختلف محافظات مصر، في وقت يتساءل فيه الفلاح المصري البسيط، لماذا لم يفعل الرئيس هذا كله خلال (٢٤) عاماً ؟.

اما على صعيد الوعود فقد رسم الرئيس مبارك، خلال حملته الانتخابية التي لم يكن بحاجة لها قطعاً، هياكل مضيئة، لمساحة واسعة من الانجازات والمكاسب وعد بتحقيقها، وفي مقدمتها الاصلاحات الاقتصادية والسعي لايجاد أكثر من اربعة ملايين فرصة عمل جديدة وزيادة اجور العاملين في الدولة بنسبة تصل الى ١٠٠٪ وإنشاء نصف مليون وحدة سكنية لمحدودي الدخل ودعم القطاع الخاص، وإقامة الآلاف من المشاريع الصغيرة لامتصاص البطالة في وقت يؤكد فيه الواقع، بادلته وأرقامه صعوبة تحقيق ذلك في ظل ارتفاع ديون مصر الخارجية لتصل الى اكثر من ستمائة مليار جنة مصري وفق تأكيدات منسق حركة كفاية وارتفاع نسبة التضخم الى ٥,٨٪ وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وسريان مفعول قوانين الطوارئ، ومصادرة الحريات والبطالة، والكساد الاقتصادي وسيطرة الدولة على اجهزة الإعلام وحجب حرية التعبير واضطرار اعداد كبيرة من العوائل المصرية لاتخاذ المدافن محلات سكن لها في ظل تدني المستوى المعيشي، وقلة الاجور وانعدام فرص العمل.

الى ذلك، فان وعود الرئيس مبارك الطموحة هذه في جولاته الانتخابية، افرزت سؤالاً كبيراً مشتركاً بين غالبية المصريين الذين عاشوا مرارة الواقع بأنفسهم، هو "اذا كان مبارك يعد بتحقيق هذا كله خلال ولايته القادمة، لماذا لم يحققه خلال ٢٤ عاماً من حكمه ؟ ".

على الرغم من نشاط المرشحين الآخرين وصخب حركتهم في الشارع المصري، وهم يحاولون اليوم الاحتكام لصناديق اقتراع يدركون جيداً ان مفاتيحها بين أصابع خصمهم الوحيد، وان النتيجة مضمونة منذ الان له، قد لاتكون النتيجه ٩٩,٩٩٪ التي امست مسرحية معادة ومكررة ومثيرة للشفقة والازدراء معاً، الا إنها مع ذلك، ستكون حاسمة لرئيس يمسك كل الخيوط "الديمقراطية" بين يديه، وسيبقى المرشحون التسعة، يواصلون محاولاتهم العقيمة (للامساك بالسراب) وهم يدركون ذلك جيداً.

لكن الأهم بنظرهم، أنهم بدأوا الخطوة الأولى والصعبة والاهم، في مسيرة طويلة، لكنها حتماً ستؤدي يومياً الى ديمقراطية حقيقية.

يـوم الحســـم في الانتخابـــات المصـــرية

منافسة غير متكافئة في معركة محسومة نتائجها سلفاً لصالح مبارك

٢٣ مليون مصري يتوجهون لصناديق الاقتراع و١٠٠ جنيه غرامة لمن يتخلف عن الادلاء بصوته

تتجه الأنظار اليوم صوب مصر عندما يتوجه أكثر من ٢٣ مليون ناخب من المقيدين في الجداول الانتخابية ، إلي صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات رئاسية متعددة تشهدها مصر على مدى تاريخها لاختيار رئيس للجمهورية بالاقتراع السري الحر المباشر.
وعشية انطلاق الماراثون النادر في تاريخ مصر ، والذي لن يتمكن أكثر من نحو ٦ ملايين مغترب وآلاف السجناء ممن يحق لهم التصويت من المشاركة في الاقتراع ، تراجعت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية عن قرارها "عدم الاعتداد" بقرارات محكمة القضاء الإداري السماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات واستبعاد أحد المرشحين العشرة للرئاسة وقررت الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا.

القاهرة / المدى - وكالات

ويخوض السباق نحو الرئاسة عشرة مرشحين يتقدمهم مرشح الحزب الوطني الرئيس محمد حسني مبارك البالغ من العمر ٧٧ عاماً مدافعاً عن موقعه الذي شغله منذ ٢٤ سنة، فيما يمثل كل من رئيس حزب الوفد الدكتور نعمان جمعة البالغ من العمر ٧١ عاماً. ورئيس حزب الغد الدكتور أيمن نور البالغ من العمر ٤٠ عاماً أبرز المنافسين له من بين المرشحين العشرة.

لجان انتخابية

ويدلي الناخبون بأصواتهم فيما يقرب من ١٠ آلاف لجنة انتخابية اعتبارا، من الساعة الثامنة من صباح اليوم وحتى العاشرة مساء ، بزيادة ساعتين عن الوقت الذي كان محدداً سلفا لإتاحة الفرصة أمام العاملين والتي لا تسمح ظروفهم بالتصويت في الفترات الصباحية.

وكان وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أعلن أن سفارات وقنصليات مصر البالغ عددها ٢٥٠ غير مستعدة بعد لتنظيم عمليات الاقتراع. كما تم استبعاد قرابة ١٠٠ ألف سجين من سجناء الحق العام إضافة إلي المعتقلين السياسيين الذين تقدر منظمات حقوق الإنسان عددهم بما يراوح بين ١٦ ألفاً و٣٠ ألفا.

وكان الحزب الوطني هو الوحيد الذي استكمل مندوبيه داخل اللجان فيما مثلت عملية اختيار المندوبين لمرشحي أحزاب المعارضة أزمة حقيقية.

نتيجة محسومة

و تعتبر نتيجة الانتخابات محسومة سلفا لصالح الرئيس حسني مبارك غير انها حركت المياه الراكدة منذ عقود عدة في الحياة السياسية المصرية.

ولا يساور الشك اي احد في مصر حتى المرشحين الرئيسيين المنافسين لمبارك، رئيس حزب الوفد نعمان جمعة ورئيس حزب الغد ايمن نور، في نتيجة الانتخابات التي تجرى استنادا الى تعديل دستوري اضطر اليه مبارك بفعل ضغوط محلية ودولية متضافرة لادخال اصلاحات ديموقراطية على نظامه.

ورغم أن الشكوك القوية لدي غالبية المصريين والدوائر السياسية المصرية في نزاهة وشفافية عمليات الاقتراع تجعل نسبة المشاركة في الانتخابات الرهان الرئيسي لها، الا ان الحيوية السياسية التي رافقت الحملة الانتخابية ادهشت الجميع.

وقالت هبة عبد التواب الطالبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية "انه لشئ مذهل ان نرى ايمن نور يهاجم مبارك شخصيا بهذا العنف وهذه الجرأة في ميدان التحرير".

واضافت اثناء استماعها لمؤتمر نور الانتخابي الاخير الذي حضره قرابة ٦ الاف شخص في قلب القاهرة "سانتخبه".

وكتب المعلق السياسي المستقل الذي يحظي باحترام واسع في الدوائر السياسية المصرية سلامة احمد سلامة في صحيفة الاهرام ان "الحيوية السياسية التي نراها الان في مصر والمناقشات والمؤتمرات التي تجري في مناخ من الحرية والحماس، فاجات المصريين انفسهم، ولكن بعد خمسين عاما من القمع والركود يصعب على الكثيرين اخذ الامور مأخذ الجد".

حركة تغيير

واضاف ان كثيرين يعتقدون ان "الانتخابات قد تساهم في احسن الاحوال في بداية حركة نحو التغيير قد تقود الى ديموقراطية بعد سنوات، فليست هناك ضمانات لنزاهة وحرية الانتخابات".

هذه الحيوية التي بدات تعود الى الساحة السياسية المصرية منذ ما يزيد عن عام بظهور حركة "كفاية" ونزولها الى الشارع للمطالبة برحيل مبارك ورفض "توريث الحكم" لنجله جمال، تسببت في ارتباك شديد لنظام الرئيس حسني مبارك في الثماني والاربعين ساعة الاخيرة قبل الانتخابات.

وتجسد الارتباك في تضارب القرارات الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية المختصة بتنظيم العملية الانتخابية والمقربة من الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم ويتراسها رئيس المحكمة الدستورية العليا ممدوح مرعي (معين بقرار من الرئيس المصري).

فبعد ان رفضت هذه اللجنة قراري المحكمة الادارية العليا السماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات واستبعاد احد المرشحين العشرة للرئاسة، تراجعت عن هذا الرفض بعد تعرضها لانتقادات عنيفة وصلت الى حد اتهامها بخلق "ازمة دستورية" وبتعريض انتخابات رئيس الدولة "البطلان".

وجاء تراجع اللجنة بعد تهديدات من رئيس نادي قضاة مصر زكريا عبد العزيز بالتمرد على قرارات اللجنة التي اتهمها ب"اهدار القانون".

ازمة خطيرة

وقال المرشح للرئاسة نعمان جمعة في تصريحات نشرتها صحيفة الوفد ان "رفض لجنة الانتخابات الحكمين يعني اننا أمام أزمة طاحنة وخطيرة لانها تمس اكبر منصب في الدولة وان كان هناك خلل او بطلان فهذه مسالة تقلقنا كثيرا".

واكد نائب رئيس الحزب نفسه محمود اباظة في مقال نشر بالصحيفة "لقد وضعتنا لجنة الانتخابات الرئاسية جميعا أمام أزمة دستورية واسعة النطاق بل أزمة سياسية أكثر اتساعا وهذا ثمن نكسة المادة ٧٦ من الدستور الذي سندفعه جميعا" في اشارة الى نص هذه المادة الذي حصن قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية ضد الطعن عليها امام اي جهة.

واعتبر المستشار هشام بسطويسي نائب رئيس محكمة النقض واحد قادة حركة استقلال القضاء ان هذا النص في المادة ٧٦ من الدستور "معيب ويخالف كل الاصول الدستورية".

نظام الاقتراع

تتولى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية تنظيم اول انتخابات لاختيار رئيس الجمهورية تجري بالاقتراع السري المباشر بين اكثر من مرشح في تاريخ مصر الابرياء.

ورفضت السلطات المصرية المراقبة الدولية لهذه الانتخابات كما رفضت لجنة الانتخابات السماح لمنظمات المجتمع المدني بدخول اللجان الانتخابية لمتابعة سير عمليات الاقتراع رغم حكم من القضاء المصري يمكنها من اداء هذه المهمة.

الناخبون

تضم القوائم الانتخابية حوالي ٢٣ مليون ناخب من اجمالي عدد سكان مصر البالغ نحو ٧٢ مليونا.

ويمكن لكل المصريين والمصريات الذين بلغت اعمارهم الـ١٨ المشاركة في التصويت. ولا يستطيع ٢ مليون مصري مقيم في الخارج المشاركة في الاقتراع والادلاء بصوته في الدولة التي يقيم بها.

ويستطيع الناخب الذي يدلي بصوته في اللجنة المقيد بها اسمه ان يقترع من دون بطاقة انتخاب ويكفيه ان يقدم اي اثبات رسمي لشخصيته.

اما الراغب في التصويت خارج لجنته فيتعين عليه ان يبرز بطاقته الانتخابية.

ويعاقب حامل البطاقة الانتخابية الذي يتخلف عن التصويت بدفع غرامة ١٠٠ جنيه (١٧ دولار) اذا لم يكن لديه عذر مقبول (مثل المرض او السفر او التواجد الاجباري في مكان العمل بالنسبة للاطباء على سبيل المثال).

لجان الاقتراع

يوجد ٩٧٣٧ لجنة اقتراع فرعية من بينها ٤٣٧ لجنة في القاهرة وهي مقامة في مدارس او مراكز صحية وكليات جامعية في جميع انحاء البلاد.

وستفتح لجان الاقتراع من الثامنة صباحا حتى العاشرة مساء.

وسيكون في كل لجنة ٥ صناديق اقتراع على الاكثر. ويشرف قاض على عمليات التصويت التي تتم خلف ستار.

ويتعين على الناخب ان يغمس اصبعه في الحبر الفوسفوري بعد ان يضع بطاقته في صندوق الانتخاب.

وقررت لجنة الانتخابات الرئاسية الاستعانة بـ١٣ الف قاض للاشراف على الانتخابات.

بطاقة الاقتراع

طبعت بطاقات الاقتراع بعدد الناخبين وهي تحمل عنوان "بطاقة انتخاب رئيس الجمهورية" وكتبت عليها اسماء المرشحين العشرة.

وقبالة اسم كل مرشح طبع رمزه الانتخابي (مثل الهلال للرئيس مبارك والشعلة لنعمان جمعة والنخلة لايمن نور) وبعد الرمز مساحة بيضاء لكي يضع الناخب علامة امام المرشح الذي يختاره.

وتعتبر بطاقة التصويت لاغية في ٤ حالات: اذا لم يضع الناخب اي علامة فيها واذا وضع اكثر من علامة واحدة واذا كتب اسمه عليها واذا استخدم في الكتابة قلما اخر غير القلم الجاف.

فرز الاصوات

يبدا فرز الاصوات بعد انتهاء الاقتراع ويقوم القاضي في اللجنة الفرعية باحصاء الاصوات وتدوين النتائج ثم يتوجه مع صناديق الاقتراع الى واحدة من اللجان العامة البالغ عددها ٣٢٩ حيث يتم تجميع نتائج اللجان الفرعية.

يحظر على القضاة اعلان نتائج فرز اللجان الفرعية او العامة (نتائج جزئية) واعطاء محضر رسمي بهذه النتائج الى مندوبي المرشحين.

وترسل نتائج الاقتراع التي اعدتها اللجان العامة الى لجنة الانتخابات الرئاسية التي تقوم بتجميعها واعلان نتائج الانتخابات على مستوى الجمهورية.

وينتظر ان تعلن نتائج الفرز بعد ثلاثة ايام من انتهاء الاقتراع.

وبموجب القانون يستطيع المرشحون تقديم طعون في غضون ٢٤ ساعة فقط على نتائج الفرز وهو ما يطرح اشكالية عدم تمكنهم من القيام بذلك بسبب قرار لجنة الانتخابات بحظر ابلاغهم رسميا بالنتائج الجزئية لديه اي فرصة للفوز في انتخابات الرئاسة الا انه استطاع ان يخرج الجدل السياسي في مصر من جموده ويحدث حراكا في المجتمع.

وقالت الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام هالة مصطفى ان "ايمن نور نجح في ما فشل فيه جمال مبارك (نجل الرئيس المصري) فاعطى الانطباع بانه في ذات الوقت ليبرالي واصلاحي. ربما لا يكون جادا بدرجة كبيرة لكنه اثار جدلا سياسيا في مصر".

وفي برنامجه الانتخابي وعد نور المصريين بهواء الحرية وتعهد كذلك برفع حالة الطوارئ المفروضة منذ العام ١٩٨١ وبتحسين مستوى معيشة الفقراء.

ويردد ايمن نور دائما "نريد الحرية، نريد نهاية ٢٤ سنة من القمع والبطالة".

ويقول ان مبارك "بقى ٢٤ عاما في السلطة وظن نفسه الها" ويؤكد انه "لو جرت انتخابات حرة ونزيهة فان الرئيس المصري لن يحصل على اكثر من ١٠٪ الى ١٥٪ من اصوات الناخبين".

ويختلط نور بسهولة بالناس في جولاته الانتخابية التي ترافقه خلالها زوجته جميلة وهي مذيعة تلفزيون سابقة.

وبينما فضل مبارك القيام برحلات سريعة بين القاهرة والاقاليم لا تستغرق سوى ساعات محدودة فضل نور القطارات التي تتيح له التوقف في محطات عدة.

ويقول خصومه انه لا يمتلك كاريزما رجل الدولة وانه بدل مواقفة السياسية اكثر من مرة.

ويقول رئيس تحرير صحيفة "وطني" القبطية يوسف سيدهم ان "نور ليس لديه اي برنامج" ويصف الطريقة التي حاول بها نور التقرب من الاخوان المسلمين بانها "فضيحة". وكان نور ادى الصلاة مؤخرا خلف المرشد العام للاخوان محمد مهدي عاكف.

وكان قد امضى ستة اسابيع في السجن اثر اتهامات وجهتها له السلطات بتزوير توكيلات لتاسيس حزبه.

ويقول قاسم "لقد التقاها في حفل عشاء وهذا كل ما في الامر والسياسة الخارجية ليست اهتمامه الرئيسي".

ويؤكد نور ان السلطة "لفقت له" القضية التي ستستانف المحكمة النظر فيها بعد الانتخابات.

ويقول "القضية الهدف منها نزع المصداقية عني وتشويه صورتي والجميع يعرف ان الاتهامات كلها مختلقة".

وهاجم نور بشدة الفساد ولكن خصومه وجهوا اليه التهمة نفسها.

ونشرت صحيفة موالية للحكومة مؤخرا صورا لمنزله في حي الزمالك الراقي وحوض السباحة الذي اقامه بداخله.

ويقول قاسم "ايمن ليس ثريا ووالده اشترى له هذه الشقة مقابل ٤٥٠ الف جنيه قبل عدة سنوات".

نعمان جمعة المنافس الذي كان يحلم به مبارك

لم يكن نعمان جمعة وريث حزب الوفد المصري العريق يريد ان يترشح في مواجهة الرئيس حسني مبارك ولكنه فعلها.

وقال جمعة لوكالة فرانس برس "لم اكن راغبا في ذلك ولكنني الان مرشح وانا مقتنع بما افعله".

وينتظر ان يحتل جمعة المرتبة الثانية، او ربما يتم وضعه فيها، ولكن بفارق كبير بعد الرئيس حسني مبارك في انتخابات.

عاد جمعة وهو في السبعين من عمره ليحمل الشعلة، رمزه الانتخابية، التي رفعها قبله قادة حزب الوفد التاريخيين. ولكنه مع ذلك لم يشعل حماس الجموع رغم الشعار القوي لحملته "اتخنقنا".

وكانت اللجنة العليا لحزب الوفد اجتمعت ووجهت اليه "رجاء" بان يتقدم للانتخابات التي كان ينوي مقاطعتها لاقتناعه مثله مثل قادة المعارضة اليسارية والاسلاميين بانها "غير ديموقراطية".

وقام نعمان جمعة بجولات عديدة في اقاليم مصر المختلفة. ووقف على منابر وضعت داخل سرداقات مؤتمراته الانتخابية يتحدث بلغة هادئة ولكنه وجه اصابع الاتهام "لتجاوزات نظام مبارك".

ورغم ان الوفد كان ولايزال حزبا برجوازيا لبيراليا الا ان جمعة اكد خلال حملته انه محامي الفقراء في بلد يبلغ عدد سكانه ٧٢ مليونا يعيش ربعهم بما لا يزيد عن دولارين في اليوم.

وقال جمعة "اننا حزب الجلاليب الزرقاء حزب الفقراء وليس حزب الباشوات" وانتقد مبارك لتجاهله "الارداة الوطنية مفضلا عليها مصالح الاقوياء".

وفي مجال السياسة الخارجية، وهي قضية هامشية للغاية في الحملة الانتخابية، يدين جمعة بشدة التدخل الاميركي في العراق ويهاجم "الصهيونية".

ويؤكد جمعة "اننا لسنا ضد يهود فلسطين ولكن ضد الصهاينة الذين اتوا من الخارج للاقامة على ارض غيرهم".

ويعتقد استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة مصطفى كامل السيد ان "برنامجه ضعيف ولا يتمتع بكاريزما كبيرة".

وفي الحملة الانتخابية واجه جمعة ايمن نور، وهو احد شباب الوفد السابقين، ومعارض اكثر شراسة منه لمبارك.

وقالت هالة مصطفى الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ان "مبارك كان يامل ان ينسف نعمان جمعة ايمن نور ولكن العكس هو الذي حدث".

واعتبرت ان جمعة فشل في تجسيد البديل الليبرالي لمبارك.

رفعت العجرودي (٦٣ سنة)

رئيس حزب الوفاق الوطني الذي اسس عام ٢٠٠٠ على مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ التي قادها جمال عبد الناصر.

كان عضوا سابقا في الحزب الناصري وهو يحمل شهادة دكتوراه في الاحياء وهو من المحاربين القدامى في حرب ١٩٧٣.

ممدوح قناوي (٦٩ سنة)

نائب رئيس الحزب الدستوري الاجتماعي الذي اسس عام ٢٠٠٢ وهو نائب سابق. كان عضوا في حزب العمل الاسلامي (تم تجميده) ولكنه استقال منه منذ سنوات عديدة احتجاجا على تحالفه مع الاخوان المسلمين.

وحيد الاقصري (٥٢ سنة)

رئيس حزب مصر العربي الاشتراكي، كان ضابطا في القوات المسلحة واحيل الى التقاعد منذ عدة سنوات.

ابراهيم ترك (٤٨ سنة)

رئيس الحزب الاتحادي الديموقراطي. يؤيد الاقتصاد الحر ويعمل في القطاع المصرفي.

فوزي غزال (٧٣ سنة)

رئيس حزب مصر الذي اسس عام ٢٠٠٠ ويرفع شعار "امة عربية واحدة، للشعب ومن اجل الشعب".

كان مدرسا للرياضيات وعمل لمدة ٢٠ عاما في الخليج.

احمد الصباحي (٩٠ عاما)

اكبر المرشحين سنا واكثرهم طرافة. يضع دائما الطربوش على راسة وهو فخور بمواهبه في تفسير الاحلام وقراءة الكف.

تخرج من جامعة الازهر وعمل في وزارة التربية والتعليم وكان عضوا معينا في مجلس الشورى لمدة ١٥ عاما.

ايمن نور المنافس الشرس لمبارك

فاجأ المرشح الديناميكي للرئاسة الشاب ايمن نور المصريين بهجومه الشرس على الرئيس حسني مبارك وبوعوده بتحويل مصر الى بلد ديموقراطي.

ورغم ان هذا المحامي الذي لم يتجاوز الحادية والاربعين ليست لديه خبرة في العمل السياسي فقد اسس حزب الغد في ٢٠٠٤ بعد ان حصل على ترخيص بذلك.

وقاد حملة شرسة ضد التوريث وضد مبارك وهو ما ادى الى سجنه بتهمة تزوير توكيلات تاسيس حزبه.

وقد افرج عنه في ٢٠٠٥ بعد ان قضى ٦ اشهر في السجن.

وقال نور بعد خروجه من السجن "لقد تعلمت الكثير في السجن وسوف اعمل على تغيير الكثير في حزبي".

وقال "لقد تعلمت ان الديموقراطية لا تاتي بسهولة وانها تحتاج الى نضال طويل".

وقال "لقد تعلمت ان الشعب المصري يريد التغيير".

وقال "لقد تعلمت ان الشعب المصري يريد ان يرى قيادة جديدة".

وقال "لقد تعلمت ان الشعب المصري يريد ان يرى قيادة شابة".

وقال "لقد تعلمت ان الشعب المصري يريد ان يرى قيادة تتحدث لغته".

وقال "لقد تعلمت ان الشعب المصري يريد ان يرى قيادة تتحدث لغته".

-ايمن نور يؤكد ان الانتخابات لو جرت في أجواء حرة ونزيهة فان مبارك لن يحصل على أكثر من ١٠٪ -١٥٪ من أصوات الناخبين
-مبارك يلوم بالديمقراطية والتغيير والمعارضة تشير بأصابع الاتهام الى قانون الطوارئ والفساد وقمع الحريات والتفرد بالسلطة

-انبثاق حركة كفاية ونزولها الى الشارع للمطالبة برحيل مبارك ورفض توريث الحكم لنجله جمال تسببا في إرباك شديد للرئيس

-الانتخابات قد تسهم في بدء حركة نمو التغيير قد تقود الى الديمقراطية بعد سنوات
-تسعة مرشحين ينافسون مبارك أبرزهم نعمان جمعة وايمن نور في غياب أي اشراف دولي